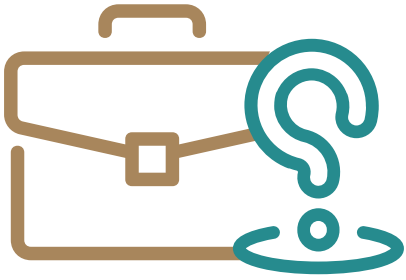


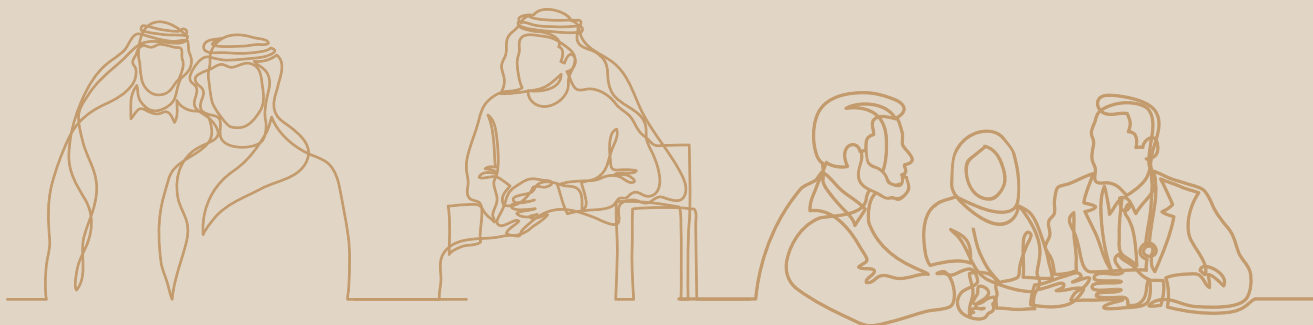
سلسلة
المواد
التثقيفية
للبرامج

سألام
للتواصل الحضاري
Cultural Communication

الحقيقيةية الدبلوماسية







أولاً: قضايا حقوق الإنسان

يندرج تحت هذا النوع من القضايا عدد من الأسئلة الخاصة بحقوق الإنسان في المملكة، وقد أجابت الحقيبة عن خمسة عشر سؤالاً تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في المملكة سواء من جهة الجهود الخاصة بالمؤسسات الرسمية في المملكة، أو الانتهاكات التي تتعلق بحقوق الإنسان، أو التمييز بحق المواطنين الشيعة، أو الضمانات التي يقدمها النظام السياسي للحكم في مجال حقوق الإنسان. ويمكن إيراد المثال التالي عن الأسئلة المثارة حول المملكة في مجال حقوق الإنسان والإجابة عنه:



الحقيبة
الدبلوماسية



سلسلة
المواد
التثقيفية
للبرامج



1. ما حقيقة اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي -رحمه الله- في القنصلية السعودية في إسطنبول بتركيا؟

السيد جمال خاشقجي مواطن سعودي وهو صحفي معروف خدم سنوات طويلة في المجال الإعلامي داخل المملكة وخارجها، وقد تعرض لحادثة مؤسفة في 2 أكتوبر 2018م، في القنصلية السعودية في إسطنبول بتركيا أدت إلى وفاته رحمه الله.

نتيجة لهذه الحادثة فقد تم إنهاء خدمات عدد من القيادات والضباط العاملين في الاستخبارات العامة السعودية، وصدر أمر ملكي بتشكيل لجنة برئاسة ولي عهد المملكة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان لإعادة هيكلة رئاسة الاستخبارات العامة السعودية.

اعتُقل حتى صباح 20 أكتوبر/تشرين الأول 2018م في المملكة - إثر عملية الاغتيال - ثمانية عشر شخصًا سعوديًّا على ذمة التحقيق، بينما حُقِّق مع ثلاثة متهمين آخرين حتى تاريخ 15 نوفمبر 2018م، وأعلنت المملكة عن التزامها بتقديم جميع المتهمين إلى العدالة، ومحاسبة جميع المتورطين «بالحادثة».

وأكد ولي عهد المملكة في لقاء بث في 29 سبتمبر 2019م على شبكة «سي بي إس» الأمريكية بأنّ عملية قتل جمال خاشقجي رحمه الله «جريمة بشعة» لم تأمر القيادة السعودية بها، لكنّه مع ذلك يتحمل «المسؤولية الكاملة» عنها، ذلك أن حادثة القتل جرت في «ظل إدارته». مؤكّدًا ألا مصلحة للحكومة السعودية بقتله، وأن الخطر الذي يتهدّد السعودية هو من هذه «الجريمة البشعة التي استهدفت صحفياً سعودياً في قنصلية سعودية»، مضيفاً أنه لا يمكن تصوّر «الألم» الذي صنفته هذه الجريمة، خصوصاً لدى قيادة المملكة العربية السعودية وحكومتها.

وفي 23 ديسمبر 2019 م أعلنت النيابة العامة السعودية أن التحقيقات في جريمة مقتل المواطن جمال أحمد خاشقجي شملت واحداً وثلاثين شخصاً، حيث تم إيقاف واحد وعشرين شخصاً منهم، وتم استجواب عشرة آخرين دون تعرضهم للإيقاف؛ وذلك لعدم وجود ما يستوجب إيقافهم. وأن التحقيقات في هذه الجريمة، نتج منها توجيه الاتهام في القضية إلى أحد عشر شخصاً، وإقامة الدعوى الجنائية بحقهم أمام المحكمة الجزائية بالرياض، حيث صدر بحق خمسة أشخاص حكماً ابتدائياً بالقصاص، وهم المباشرون والمشاركون في مقتل المواطن جمال خاشقجي، في حين تم إصدار أحكام متفاوتة على ثلاثة آخرين بالسجن تبلغ في مجملها أربعة وعشرون عاماً لتسترهم على هذه الجريمة ومخالفة الأنظمة.



ومما تجدر الإشارة إليه أن إجراءات التقاضي في المحكمة الجزائية جرت خلال تسع جلسات متفاوتة، وصدر الحكم في الجلسة العاشرة، وتم السماح لحضور المهتمين بهذا الشأن، كما تم حضور أبناء المجني عليه ومحاميهم، وكذلك ممثلو سفارات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، كما حضرها أيضاً ممثل عن دولة تركيا، وكذلك أعضاء من هيئة حقوق الإنسان. ويأتي اهتمام المملكة بهذه القضية وإظهار تفاصيلها، كونها جريمة بشعة وقعت على أحد مواطنيها في قنصلية بلاده وهو أمر غير مسبوق، وقد أوفت المملكة بالتزامها تجاه أهل الضحية ومواطنيها والمجتمع الدولي بإجراء محاكمة عادلة للمتهمين في قضية مقتله، بعد أن حاول كثير من الأطراف الإقليمية والدولية استغلالها للإساءة إلى المملكة ودورها المحوري في المنطقة، أما عن أسباب الجريمة فقد بينت النيابة العامة السعودية أن التحقيقات كشفت عن «عدم وجود أي نية مسبقة للقتل عند بداية هذه الجريمة»، وعدم وجود «عداوة مع القتل جمال خاشقجي».

وقد غرد صلاح بن جمال خاشقجي على حسابه في «تويتر» قائلاً: «إنصاف القضاء يقوم على مبدئين: العدالة وسرعة التقاضي، فلا ظلم ولا مماطلة. اليوم القضاء أنصفنا نحن أبناء المرحوم بإذن الله جمال خاشقجي. ونؤكد ثقتنا في القضاء السعودي بكافة مستوياته وقيامه بإنصافنا وتحقيق العدالة. وقال مسؤول أميركي إن الأحكام «خطوة مهمة» في محاسبة المسؤولين عن الجريمة وأن «الولايات المتحدة تشجع المملكة على مواصلة عملية قضائية تتسم بالنزاهة والشفافية».

ثانيًا: قضايا المرأة



أجابت الحقيبة ضمن هذا النوع من القضايا عن سبعة أسئلة تتعلق بحقوق المرأة السعودية، كالحق بالمشاركة السياسية والمشاركة الاقتصادية والمشاركة الرياضية، والإجراءات الحكومية لتحقيق العدالة القانونية والاجتماعية والصحية لضحايا العنف من النساء، والضمانات القانونية التي تحمي حقوقها وكذلك الإجراءات العملية والضمانات القانونية الرسمية المتعلقة بحقوق الطفل وحمايته من العنف. ويمكن إيراد المثال التالي عن الأسئلة المثارة حول المملكة في مجال حقوق المرأة والإجابة عنه:





1. ما دواعي هروب بعض الفتيات السعوديات للخارج وطلبهن اللجوء من دول أخرى؟

يفترض السؤال أن حالات هروب الفتيات السعوديات للخارج كثيرة، وهو افتراض متأثر بتناولات عدد من وسائل الإعلام والمنظمات وبعض الدول التي أدت دوراً سلبياً حيال هذه القضية من حيث المبالغة فيها، وإعطاءها حيزاً كبيراً من العرض والتحليل حتى أدخل فيها السياسي مع الاجتماعي والحقوقى. فعدد حالات هروب الفتيات السعوديات إلى خارج المملكة ممارسات فردية محدودة جداً قياساً على عدد حالات الهروب في دول أخرى، والناظر في أسباب هروب الفتيات المشار إليها، يجد أنه لا يعود أياً منها إلى الحكومة أو السلطات المختلفة في الدولة، بل تعود إلى الأسرة والمجتمع والذات.

وبحسب الدراسات التي أجريت في المملكة عن مسألة هروب الفتيات فإن أغلب الفتيات الهاربات عازبات وتتراوح أعمارهن ما بين 17 إلى 30 عاماً، وأن أسباب هروبهن هي:

- الاستخدام السلبى لوسائل التواصل الاجتماعي.
- التأثير بأصدقاء السوء.
- تقليد الفتيات لثقافة المجتمعات الأخرى.
- عدم إحساس الفتاة بالأمان العاطفي.
- الميل إلى المغامرة لعيش تجربة جديدة.
- عدم فهم بعض الأسر لطبيعة خصائص المرحلة العمرية التي تعيشها الفتاة.
- ضعف المتابعة الأسرية.
- الإهانات المتكررة من قبل أفراد الأسرة.
- تناول بعض أفراد الأسرة للمخدرات.
- الطلاق أو الانفصال بين الوالدين.

وتشهد المملكة في ظل رؤية 2030 فضاءً حقوقياً واسعاً بالنسبة للمرأة، في كافة المجالات.

ثانيًا: القضايا الدينية



احتوى هذا النوع من القضايا على ثلاثة وعشرين سؤالاً تناولت مسألة إقامة الكنائس في المملكة، وفتاوى علماء المملكة من أتباع الديانات والثقافات الأخرى، كما تناولت النهج الإسلامي للمملكة وممارسات المقيمين من غير المسلمين لشعائهم الدينية داخل المملكة، ومسألة اعتماد «داعش» على مصادر معينة في الدين الإسلامي، وموقف السلطات الرسمية من الفنون والمعارض التصويرية، وكذلك محاولات الربط بين اسم المملكة وانتشار التطرف الإسلامي في العالم. ويمكن إيراد المثال التالي عن الأسئلة المثارة حول المملكة في المجال الديني والإجابة عنه:





لهذا لا يسمح بإقامة الكنائس والمعابد الدينية في المملكة العربية السعودية؟

لم تأت مسألة عدم السماح بإقامة كنائس في المملكة العربية السعودية نتيجة قرارات سياسية اتخذتها حكومة المملكة في إطار علاقاتها الدولية، أو اجتهادات حقوقية ارتأتها اتجاه فئات دينية أو مجموعات عرقية بعينها، إنما جاء هذا المنع من اعتبار ديني في المقام الأول جرى العمل به من أول عصور الإسلام حتى العصر الحاضر، مستنداً إلى قواعد دينية بحتة وصريحة في سنة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، وهذا الاعتبار الديني ليس مختصاً بفهم السعوديين للدين الإسلامي، بل ذلك بفهم جميع المسلمين، وهو دليل على التسامح لا العكس فإن العالم الإسلامي بأسره « تاريخياً وجغرافياً » يسمح فيه بالوجود الدائم للأديان الأخرى وممارسة طقوسهم وعباداتهم، والمنع - فقط - محصور في الجزيرة العربية التي هي مركز الإسلام. وقد أتى هذا الاستثناء، وباعتراف (1.6) مليار مسلم من كونها مركز الإسلام الذي يتجه إليه المسلمون من شتى أنحاء العالم، حيث حددت المصادر الفقهية الإسلامية نطاق هذا الاستثناء (المركز) بمكة المكرمة، والمدينة المنورة وما يتبعهما، واليامة (الرياض) ومخالفها أي داخل حدود المملكة العربية السعودية حالياً تقريباً، فلم يسمح فيه بالوجود الدائم لغير الإسلام.

إن هذا الإثبات لا يتناقض مع القاعدة العامة المتمثلة في تسامح الإسلام مع الآخر، فلا يمكن القول: بأن التسامح الإسلامي اتجاه الآخرين انهار بهذا الإثبات، وانقلب تعصباً من شأنه أن يكون دافعاً لانتهاك الحرية الدينية. وخير دليل على ذلك ما قدمته القيادة السياسية في المملكة العربية السعودية من رؤى دالة على التسامح وقبول التعايش مع أتباع الديانات والثقافات تجسدت في مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الديانات والثقافات، فضلاً عن أن قوانين وأنظمة المملكة كفلت حرية العبادة لأصحاب الديانات الأخرى.

وهناك تفهم متنامٍ لموقف المملكة من جانب كثير من الدول والمؤسسات، مثل مجلس الكنائس الذي أصدر قراراً يتفهم عدم إمكانية بناء كنائس في المملكة، كما أن المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة أصدر بياناً في جلسته المنعقدة بالقاهرة في 2000/10/10م، أكد فيه أن الجزيرة العربية _وقلبها المملكة العربية السعودية_ هي الحاضنة الجغرافية لعقيدة الإسلام، ولا يجوز أن يقوم فيها دينان، ولا يجوز بحال أن يشهر على أرضها غير دين الإسلام.



رابعاً: القضايا السياسية



أجابت الحقيبة عن ثلاثة عشر سؤالاً في محور القضايا السياسية، تناولت مجموعة من القضايا السياسية المتعلقة بالمملكة، كقضية حرية الرأي والسياسي والتعبير العلني وسجن عدد من أصحابه، والفصل بين الدين والدولة ومنع تأسيس أحزاب سياسية وجمعيات مدنية في المملكة، وحرية التظاهر فيها، ومشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة، وتمويل الجماعات الإرهابية في العراق وسوريا من قبل بعض السعوديين وانتسابهم لها، كما تناولت مسألة تدخل المملكة في اليمن والبحرين ومصر والتأثير على قرارات الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي. ويمكن إيراد المثال التالي عن الأسئلة المثارة حول المملكة في المجال السياسي والإجابة عنه:



• ما أسباب إعلان المملكة الحرب على الحوثيين في الأراضي اليمنية؟

تقوم سياسة المملكة العربية السعودية على مبدأ حسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون الغير، إلا بحق وطلب، وهو مبدأ أخلاقي شرعي موجّه للسياسة والعلاقات مع الأشقاء المجاورين، كما تقوم رؤيتها في العلاقات الدولية على أساس التضامن العربي والإسلامي بالحق ومن أجل الحق، واعتماد مبدأ العدل والسلم واحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

ومن هذه المنطلقات لم تعلن الحرب على الحوثيين في اليمن بقرار سعودي أو خليجي محض، وإنما أعلنت بناء على طلب من الحكومة الشرعية في اليمن، بعد انقلاب الحوثيين والمخلوع صالح على الشرعية، ففي 25 مارس 2015م، تقدم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي برسالة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، طالباً منها تقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل، لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي وردع الهجوم على مدينة عدن وبقية المدن اليمنية، ومساعدة اليمن في مواجهة القاعدة وداعش.

ورداً على رسالة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي صدر بيان عن دول الخليج ما عدا سلطنة عُمان، أكدت فيه الاستجابة لطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، بردع عدوان ميليشيا الحوثي وتنظيمي «القاعدة» و«داعش» على البلاد.



وأكد البيان حصول اعتداءات من تنظيمات إرهابية في اليمن طالت أراضي المملكة العربية السعودية، ورفض ميليشيا الحوثي لتحذيرات مجلس الأمن الدولي الذي أدان استيلاء الحوثيين على السلطة، وقيام الميليشيا باعتداءات واستفزازات على الحدود السعودية بأسلحة ثقيلة، مع تكرار عدوانها المستمر على المناطق السعودية المجاورة لليمن، وقتل عدد من ضباط وأفراد الجيش السعودي ممن يتولون حراسة الحدود. وفي 26 مارس 2015م تشكل تحالف عربي يضم عشر دول عربية وإسلامية بقيادة المملكة العربية السعودية، لمحاربة ميليشيا الحوثي وقوات المخلوع صالح، بهدف استعادة الشرعية في اليمن، استناداً إلى قرارات الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي.

خامساً: قضايا الإرهاب والتطرف



تكون محور قضايا الإرهاب والتطرف في الحقيقة من سبعة أسئلة، وتناول مسألة التنظيمات الإرهابية على المستويين الداخلي والخارجي، والانتقادات التي توجه لبعض الأجهزة في المملكة حول انتهاك حقوق الإنسان في إطار تطبيق نظام مكافحة الإرهاب، وموقف علماء المملكة من أعمال العنف والإرهاب في العالم، والتهمة الموجهة لبعض الجمعيات الخيرية والأشخاص في المملكة حول دعم بعض الجماعات الإرهابية في الخارج، وجهود المملكة في تنقية التراث الفكري من شوائب الفكر المتعصب. ومن الأسئلة التي عالجها هذا المحور، السؤال الآتي:





كيف تعاملت المملكة مع قضايا الإرهاب والتطرف والتنظيمات الإرهابية على المستويين الداخلي والخارجي؟

تُعد المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول المتضررة من التطرف والإرهاب، ووفقًا للإحصاءات الرسمية التي أُعلن عنها؛ فقد تعرضت المملكة لأكثر من 335 عملية إرهابية منذ العام 1979، تمكنت من إحباط 229 عملية منها؛ بينما بلغ عدد الضحايا الأجانب لهذه الهجمات الإرهابية 159، وأصيب 1047، ووصل عدد الضحايا من المواطنين إلى 338، والمصابين إلى 1288 شخصًا. ومنذ العام 2003 وحتى 2016، أعلنت السعودية عن 240 مطلوبًا أمنيًا، تم اعتقال الكثير منهم والبقية على قائمة المطلوبين. كما تمكّن الأمن السعودي من تسجيل إنجازات غير مسبقة تمثلت في الضربات الاستباقية وإفشال أكثر من 95% من العمليات الإرهابية.

وتشهد المملكة حراكًا متناميًا في التعامل مع قضايا الإرهاب والتطرف والتنظيمات الإرهابية؛ حيث تتسابق الجهات فيها على حد سواء للتشارك في إطار وطني للتصدي للتطرف والإرهاب؛ فتظهر تباعًا منصات متعددة تعمل على تعزيز الأهداف الرئيسية لمواجهة الإرهاب والفكر المتطرف، والتي تقوم على أربعة مسارات متزامنة، وهي: (المواجهة الفكرية، والمواجهة الإعلامية، والمواجهة الأمنية، وتجفيف منابع تمويل التطرف والإرهاب) وقد تمكنت من تحقيق نجاحات غير مسبقة في ذلك.

ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أهم الإنجازات والجهود التي نفذتها المملكة في التعامل مع قضايا الإرهاب محلياً وعالمياً:

على المستوى المحلي:

1. أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، مرسومين بتعديل الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية، وإنشاء هيئة محلية جديدة مستقلة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب بمسمى (رئاسة أمن الدولة).
2. أنشأت المملكة الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وأعلنت عن قانون جديد يوسع نطاق الأنشطة المعرفية كجرائم «إرهابية»، وأخضعت قانون مكافحة الإرهاب لتعديلات متتالية، كما أنشأت محكمة خاصة للنظر في قضايا الإرهاب بمسمى المحكمة الجزائية المتخصصة.
3. أنشأت المملكة مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية؛ بهدف كشف الشبهات ومناصحة المغرر بهم، كما وضعت ونفذت بصرامة قيودًا مشددة على صناعة أو استيراد أو بيع أو حيازة أو تداول أو اقتناء الأسلحة والذخائر والمواد الكيميائية.



4. أنشأت المملكة وحدة للتحريات المالية ولجنة وطنية دائمة لمكافحة الإرهاب، تُعنيان بقضايا غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ووحدات لمكافحة غسيل الأموال في مؤسسة النقد وفي البنوك والمصارف السعودية، وبإشراف ومتابعة وزارة الداخلية.
5. أصدرت عددًا من الأنظمة ومنها: نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، ونظام مكافحة غسيل الأموال، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، كما سنّت وفعلت المزيد من الأنظمة الصارمة وحدثتها بما يتوافق مع الأنظمة الدولية.
6. عملت المملكة على انتهاج سياسة إعلامية مبنية على الشفافية تتسم بالكشف عن هوية المطلوبين أمنياً عبر بيانات لوسائل الإعلام المختلفة.

على المستوى العالمي:

1. في 2012م دعمت المملكة مبادرة تأسيس مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا عاصمة النمسا.
2. تُعد المملكة من أكثر الدول التزامًا بالمواثيق العالمية؛ فقد انضمت وصادقت على الاتفاقيات الست عشرة لمكافحة الإرهاب (13 اتفاقية و3 بروتوكولات إضافية)، تحت مظلة الأمم المتحدة
3. شاركت -وما زالت تشارك- بفعالية في اجتماعات قمم العشرين (G20)، وتعمل باستمرار مع مجموعة العمل المالي (FATF)، والذي اجتازت تقييمه في عام (2004م)، كما تعد من أبرز الداعمين؛ ومن ذلك دعمها إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بمبلغ (100) مليون دولار أمريكي.
4. أنشأت المملكة (مركز الحرب الفكرية) بوزارة الدفاع، والذي يُعد أبرز التجارب العالمية الفكرية المتخصصة في ضرب أيديولوجيا التطرف، وأسست المركز العالمي لمكافحة التطرف (اعتدال)، ودشنه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بحضور الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وقادة الدول العربية والإسلامية، وهو مركز عالمي مهمته مكافحة التطرف ومقره في العاصمة الرياض.



5. انضمت المملكة لمجموعة المفوضية الأوربية (FATF) وكانت وما تزال من أفضل من قدّم جهودًا لمكافحة جرائم غسيل الأموال، وقد أشادت تلك المنظمة بجهود المملكة في تقرير نَشَرَه فريقها المالي في سبتمبر 2018، أشاد فيه بمستوى التزام السعودية بتوصيات المجموعة.

6. قدّمت المملكة معلومات استخباراتية لحلفائها، ساهمت في إنقاذ أرواح المئات من الأبرياء، وأشاد بذلك التعاون رؤساء تلك الدول. ومن ذلك في 2010م أنقذت السعودية الولايات المتحدة من عمل إرهابي بتمريرها معلومات للحكومة الأمريكية أثمرت في التصدي لطرود متفجرة سُحنت من اليمن إلى الولايات المتحدة، وقدم الرئيس الأمريكي باراك أوباما حينها شكره للمملكة على دورها في إحباط تلك المؤامرة.. ومن ذلك أيضًا ما أكدّه رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون في أكتوبر 2015م تسلّم بلاده معلومات من المملكة منعت وقوع عمليات إرهابية في بلاده.

7. في ديسمبر 2018م أعلنت السعودية في مؤتمر نواكشوط عن تقديم 100 مليون يورو؛ من أجل دعم جهود مجموعة دول الساحل الإفريقي الخمسة، للتنمية ومكافحة الإرهاب.

سادسًا: القضايا القانونية



تضمنت الحقيبة ضمن القضايا القانونية ثلاث عشرة قضية تناولت حقوق العمالة والمقيمين في المملكة، والضمانات القانونية للمتهمين والإساءة لهم في التحقيق والاستجواب من قبل رجال الأمن ومدى محاكمتهم حال تجاوزاتهم، ومدى قانونية أحكام المنع من السفر، وكذلك ممارسات السلطة القضائية في مراحل التحقيق ومراعاتهم لحقوق المتهمين، واحترام المملكة للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وإجراءاتها لمكافحة الفساد، وضماناتها لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وأبناء المرأة السعودية المتزوجة من أجنبي. ويمكن إيراد المثال التالي عن الأسئلة المثارة حول المملكة في المجال القانوني والإجابة عنه:



لماذا لا يوضع قانون عقوبات مدون في المملكة؟

يشمل القانون الجنائي السعودي مجموعة من القواعد والأنظمة الشكلية والموضوعية التي تحدد الجرائم والعقوبات المطبقة عليها، كما أنه يحدد الإجراءات المتبعة أمام الجهات القضائية منذ لحظة ارتكاب الجريمة إلى حين صدور حكم قطعي غير قابل للطعن، مع بيان لطرق الطعن بالإضافة إلى أعمال النيابة العامة، وبالتالي نستطيع أن نميز بين نوعين من القواعد:

الأولى: القواعد الشكلية التي تحدد الوسائل والإجراءات التي يجب على النيابة العامة القيام بها عند وقوع جريمة، وتحدد كذلك اختصاصات المحاكم ودرجاتها وإجراءات المحاكمة، وتضمن نظام الإجراءات الجزائية الجرائم وقام بحصرها وتحديد العقوبات، وهذا هو ما تحده قوانين العقوبات، وهذا يدل على وجود ما ينظم الجزاءات ويحددها ولا يشترط في وجوده أن تتم تسميته بقانون العقوبات أو قانون الجزاءات كما تتم تسميته في بعض الدول.

الثانية: القواعد الموضوعية، ويطلق عليها في الفقه القانوني: «قانون العقوبات» حيث إن هذا القانون هو الذي يحدد الأفعال التي تعد مجرمة، وكذلك العقوبات المقدرة لها، كما يبين موانع المسؤولية الجزائية، وموانع العقاب.

وبالنسبة لقانون العقوبات في المملكة، وحيث إن النظام القضائي يستند إلى الشريعة الإسلامية فإن الأفعال المجرمة مبينة في الشريعة الإسلامية وهي على قسمين:

أ- جرائم كبيرة، وهذه محددة عقوباتها وهي ما يعرف في الفقه الإسلامي بالحدود.

ب- جرائم صغيرة، وهذه تركت الشريعة تقدير عقوبته لنظر المحكمة المختصة، إذ يختلف تقدير العقوبة من شخص إلى شخص بحسب الظروف المحيطة به، فقد تخفف العقوبة إلى حد الإعفاء، وقد تشدد. ويضاف إلى ذلك أنه صدر عدد من الأنظمة تخص عقوبات محددة ذات مجال محدد، مثل نظام المخدرات حيث عالج كل القضايا المتعلقة بجريمة تعاطي المخدرات وترويجها، والمملكة بصدد إصدار قانون شامل للعقوبات.

سابعاً: القضايا التربوية



في المحور السادس والأخير أجابت الحقيبة عن خمسة أسئلة تتعلق بالقضايا التربوية والتعليمية في المملكة، كقضية حض المناهج على العنف والكراهية ضد أتباع الديانات الأخرى والفصل بين الطلاب والطالبات في مراحل التعليم المختلفة، ومدى تطوير تعليم البنات في المملكة، ومعاناتهن من التمييز في مجال التعليم، ومن ولاية الرجل وتعارض ذلك مع مبادئ حقوق الإنسان. ويمكن إيراد المثال التالي عن الأسئلة المثارة حول المملكة في المجال التربوي والإجابة عنه:





إلى أي مدى تحض المناهج التعليمية في المملكة على العنف والكرهية؟

تعمل الجهات المختصة بوزارة التعليم على بناء المناهج التعليمية ومراجعتها وفق المنهج الوسطي الذي يعزز قيم التسامح والسلام والتعايش، وتتضمن المواد الدراسية على أهداف تؤكد على عدم اشتغال المحتوى العلمي على أية أفكار أو آراء أو عبارات تدعو إلى العنف والكرهية، وتم في هذا الصدد إقرار كتاب المعلم حتى لا يخرج أثناء الشرح عن المنهج العلمي المحدد، كما خصصت إدارات فنية ولجان علمية، واستعانت بخبراء محليين ودوليين للقيام بمثل هذه المهمة، والمناهج الدراسية منشورة على الانترنت، ويستطيع المهتمون في هذا الشأن الاطلاع عليها والتحقق من محتوياتها.

وتعد مجموعة كبيرة من الكتب المدرسية في المملكة نسخاً من كتب عالمية، وهذا يصدق على كل كتب العلوم والرياضيات واللغة الانجليزية لكل المراحل، وكذلك مناهج رياض الأطفال، فجميعها أنجز بالتعاون مع دور نشر ومنظمات عالمية لضمان الحصول على جودة عالية، كما تتضمن الأنشطة اللاصفية في المدارس برامج ومشاريع تسهم في التحسين الوقائي وتعزيز الأمن الفكري للطلبة.

وقد صدر الأمر السامي رقم(13084) وتاريخ 1436 /3/27 هـ « بقيام هيئة حقوق الإنسان بالتنسيق مع وزارة التعليم لإدراج مناهج أكاديمية في مجال حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي في المملكة، والعمل على إيجاد تخصص مستقل يتعلق بحقوق الإنسان في الكليات المناسبة.

وتم تشكيل اللجنة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان بمشاركة (10) جهات حكومية، وتم اعتماد الخطة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان ونبذ كل أشكال العنف والكرهية، بالإضافة إلى دليل استرشادي للتربية على حقوق الإنسان، وتم تعميمه على جميع المؤسسات والمدارس والجامعات، وتم إصدار دليل مصفوفة حقوق الإنسان في المناهج الدراسية مع إجراء دراسات مسحية تشخيصية لواقع حقوق الإنسان ونبذ العنف والكرهية والتكفير في المناهج الدراسية، ووضع برامج تدريبية للمعنيين بالتربية على حقوق الإنسان، مع تخصيص مواد دراسية مستقلة لحقوق الإنسان بمؤسسات التعليم العالي، كما تم إدراج مادة القانون الدولي الإنساني ضمن مقررات برامج الدراسات العليا.

وجاءت رؤية المملكة العربية السعودية (2030) متضمنه الأهداف الاستراتيجية للتعليم في برنامج التحول الوطني إتاحة خدمات التعليم لكافة شرائح الطلاب وتحسين البيئة التعليمية لمحفزة للإبداع والابتكار وتطوير المناهج وأساليب التعليم والتقويم وتعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، وتحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم كتأهيل وتدريب المعلمين والمدرسين والمشرفين، وإيفاد عشرات الألوف منهم إلى عدد من دول العالم المتقدمة في مجال التعليم، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية لمرافق التعليم، وتخصيص مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة، وأخرى للموهوبين والتميزين، والعناية بمدارس رياض الأطفال، وتوسيع دائرة استخدام التكنولوجيا الحديثة في مختلف مفاصل العملية التعليمية.





سلسلة
المواد
التثقيفية
للبرامج

سalam
للتواصل الحضاري
Cultural Communication

الحقيبة الدبلوماسية



f /salam4cc @salam4cc globe salam4cc.org

www.salam4cc.org

